

**ملخص الشبكة المشتركة التعليم في حالات الطوارئ الآيني**

**موجز المجالات الموضوعية: التعليم الجامع**

التعريف

**يعمل التعليم الجامع على ضمان وجود ومشاركة وإنجاز جميع المتعلمين من خلال جميع الفرص التعليمية المتاحة. وهو يتضمن التأكد من أن جميع السياسات التعليمية والممارسات والمرافق تستجيب للتنوع بين الأفراد في سياق محدد. فالتمييز والحواجز اللغوية ومحتوى التعليم والأساليب فيه التي لا تحقق الفائدة لجميع المتعلمين، جميعها عوامل قد تؤدي إلى إقصاء بعض الفئات من التعليم. ولكن لا يجوز إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والحسية والعقلية من التعليم. وفي العديد من الحالات يُفهم التعليم الجامع على أنه توفير التعليم لذوي الإعاقات والاحتياجات التعليمية الخاصة؛ ولكن علينا أن نتذكر أن لكل شخص أسلوب التعلم الخاص به، وأنه يتعلم ضمن المساحة الخاصة به، وخاصة بعد المرور بتجربة مريرة في حالات الطوارئ. وبسبب ذلك، لا يمكن اعتبار مبدأ التنوع الواسع في التعليم أمرا خاصا، ولكنه على العكس من ذلك مبدأ أساسي. وفي ضوء ذلك، يستخدم الحد الأدنى لمعايير الآيني مصطلح "التعليم الجامع"، بدلا من "احتياجات التعليم الخاصة".**

**وبالرغم من أن التعليم الجامع يجب أن يغطي جميع الفئات، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقات هم من ضمن الفئات التي يتم إقصاؤها بالعادة، خاصة في حالات الطوارئ وبعدها. وبحسب المادة 1 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2008، يشير مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة إلى "كل من يعاني من شكل من أشكال العجز الدائمة، سواء كان عجزا بدنيا أو عقليا أو ذهنيا أو حسّيَا، قد تمنعه من التعامل مع مختلف الحواجز والمشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. الإعاقة هي مفهوم يتطور نتيجة تفاعل بين المجتمع والأشخاص الذين يعانون من إعاقات ومواقف سلوكية وحواجز بيئية تعيق مشاركتهم بشكل كامل وفاعل، بشكل يضمن لهم التساوي مع الآخرين.**

**تؤثر حالات الطوارئ بشكل كبير على التعليم الجامع لأن بعض المتعلمين الذين كانوا قادرين على الوصول للتعليم قبل حالة الطوارئ قد يستثنون منه بعد اندلاعه، وذلك بسبب الظروف أو العوامل الاجتماعية والثقافية والمادية المستجدة أو العوامل المتعلقة بالبنية التحتية . والتعليم الجامع هو إزالة جميع الحواجز التي قد تحد من المشاركة في التعلم، وأن تكون منهجيات التدريس ومناهجه مناسبة لجميع الطلاب ومتاحة لهم، بما فيهم الطلاب ذوو الإعاقات، وأن يتم الترحيب بجميع الأطفال ودعمهم من أجل إحراز التقدم والتصدي لاحتياجاتهم الفردية في ذات الوقت.**

التعليم الجامع كمجال موضوعي

**يتمتع جميع الأفراد بحق التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة وعمليات التعافي. وبالرغم من وجود عدد من الآليات القانونية الدولية تضمن الحق في التعليم للجميع، إلا أن المتعلمين يواجهون حواجز مادية واجتماعية وسلوكية تعيق وصولهم إلى الفرص التعليمية. تتضمن الفئات التي يتم إقصاؤها بالعادة الفتيات والأيتام والأطفال العاملين والأطفال المنتمين للمجتمعات البدوية والأقليات التي تتحدث لغات خاصة والأطفال ذوو الإعاقات، وذلك بسبب عوامل كالجهل والتمييز والفقر وغياب مراعاة النوع الاجتماعي والقدرة على الوصول للتعليم في الأماكن التي تعاني من الاكتظاظ، والنقص في مواد التعلم المناسبة المتوفرة بلغة المتعلمين.**

يجب أن يتم ضمان التعليم الجامع، لأن التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو يوفر الحماية والمهارات الضرورية والمعرفة المطلوبة خلال حالات الطوارئ، ويتيح الفرصة للمساهمة في عمليات إعادة البناء بعد انتهاء الأزمة وعمليات التنمية. يتحدى التعليم الجامع أيضا الصور النمطية وأشكال التمييز التقليدية، ويعمل على تشجيع التنوع والفهم المتبادل، وبالتالي الحد من أي أشكال أخرى من أشكال العنف والنزاع. يعتبر التعليم الجامع أيضا عملية تسهم في إيجاد مجتمع تتم فيه احترام الاختلافات، ويتمتع الأطفال فيه بالقدرة الكاملة على المشاركة كأفراد متساوين في المجتمع المحلي.

وفي عديد من الحالات لا يتم الالتفات لمسألة الجمع في التعليم قبل وقوع حالة الطوارئ، ولا تمتلك سلطات التعليم والممارسين فكرة واضحة عن الطريقة التي يمكن لهم فيها تحويل بيئة التعلم إلى بيئة تعليم جامع. وإضافة لذلك، تضيف مشاعر التوتر والهشاشة وغياب المواد التعليمية الرئيسية، والمرافق المناسبة والمعلمين المختصين، وهي ظروف تصاحب بالعادة حالات الطوارئ، إلى التحديات التي تواجهها السلطات في محاولة توفير التعليم للجميع. وبشكل عام يتطلب التعليم الجامع إعادة هيكلة الثقافة والسياسات والممارسات ومرافق التعليم لتتمكن بيئة التعلم من الاستجابة للتنوع الموجود بين الطلاب، بدلا من أن تطلب منهم التكيف بحسب النظام الحالي. ويعتبر توفير بيئة تعلم مناسبة للمتعلمين الذين يعانون من الإقصاء من بداية حالة الطوارئ، وضمان التزام العاملين في مجال التعليم وقدرتهم على تغطية جميع الفئات ضروريا لتحقيق الأهداف.

التصدي للتعليم الجامع في الحد الأدنى من معايير الشبكة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ

**يهدف دليل الحد الأدنى لمعايير الآيني لمساعدة الممارسين في مجال التعليم على ممارسة مفهوم التعليم الجامعي في سياقهم الخاص. وللقيام بذلك يتم نشر مفهوم التعليم الجامع من خلال الدليل لضمان توافق المحتوى، واللغة، والمصطلحات مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2008) *والتعليم في حالات الطوارئ: تعليم يشمل الجميع - دليل جيب الآيني للتعليم الجامع (2009).* فيما يلي بعض الأمثلة الواردة حول نشر التعليم الجامع في دليل الشبكة العالمية.**

* المعايير الأساسية**. تسلط هذه المعايير الضوء على إستراتيجية الاستجابة التعليمية وتذكر بشكل واضح المجالات الهامة التي تتطلب شمول الأشخاص ذوي الإعاقات والأشخاص الآخرين المعرضين للخطر ليتمكنوا من المشاركة في المجتمع المحلي، وأن لا يتم إغفالهم في عملية التخطيط والتنفيذ وتقييم برامج التعليم. يجب أن تتضمن استجابات الطوارئ في حالات التعليم تعزيز نظام التعليم الجامع لجميع المتعلمين، وبناء نظام أفضل في المستقبل.**
* **امكانية الحصول على التعليم و البئية التعليمية**. **يشجع هذا المجال الممارسين في مجال التعليم على العمل على تشجيع مفهوم التعليم الجامع، وتحديد المجموعات التي تعاني من الإقصاء، وتحديد أسباب الإقصاء والعمل على ضمان أن يغطي التعليم جمع هذه الفئات. ومن الأشياء التي يمكنهم القيام بها العمل على إزالة حواجز التواصل المتعلقة بأسلوب التعليم، أو الحواجز المادية المرتبطة بالقدرة على الوصول لبيئة التعلم، والتي قد تمنع فئات معينة من المشاركة في التعليم.**
* **التدريس والتعلم.** يركز هذا المجال على الحاجة لضمان مراجعة المنهاج للتأكد من أنه ملائم، ومن أنه مرتبط بالمجموعات التي قد تعاني من الإقصاء، والطلاب ذوي الإعاقات. كما يركز هذا المجال على أن يكون لدى المعلمين التدريب والمهارات والمواد اللازمة لتعزيز مفهوم التعليم الجامع من خلال تغيير أساليب التعليم بحسب أساليب تعلم الطلاب وقدراتهم.
* **المعلمون وسائر العاملين في التعليم**. يشجع هذا المجال على اعتماد عدم التمييز في تعيين واختيار العاملين في مجال التعليم، وخاصة المعلمات والأشخاص ذوو الإعاقات، والتركيز على الحاجة لتدريب العاملين في سلك التعليم على تدريس الطلاب ذوي الإعاقة.
* **سياسة التعليم**. يتضمن هذا المجال الإرشادات التي تركز على الحق في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقات بحسب ما ورد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات (2008). يجب أن توفر برامج التعليم النظامي وغير النظامي نشاطات التعليم الجامع التي تلبي حقوق وغايات التعليم.

**إرشادات إضافية**

يمكن أن يستخدم الحد الأدنى لمعايير الآيني لدعم تنفيذ التعليم الجامع ضمن برامج حالات الطوارئ باستخدام مختلف الأساليب، ومنها:

* **جمع ومتابعة البيانات**: لا يتم في كثير من الأحيان جمع المعلومات حول المتعلمين غير الملتحقين بالبرامج التعليمية والتشارك فيها مع الآخرين. يُذّكر الحد الأدنى من المعايير العاملين في مجال التعليم كثيرا بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لشمل جميع الفئات في عمليات جمع البيانات ومتابعتها.
* **المناصرة لصالح التنفيذ وحشد الشراكات والموارد**: يتطلب تنفيذ التعليم الجامع العمل على الحد من الحواجز التي تعيق التعليم، وفي المجتمعات الكبيرة تتطلب هذه العملية الشراكات مع العاملين في سلك التعليم، والمجتمعات المحلية والقطاعات المختلفة والجهات المانحة، والأهم من ذلك الأشخاص الذين يعانون من الإقصاء في التعليم. يمكن أن يستخدم الحد الأدنى لمعايير الآيني في نشر الوعي وتشجيع مشاركة مختلف الشركاء في مختلف النشاطات التي تدعم التعليم الجامع. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تستخدم الجهات المانحة الحد الأدنى للمعايير كأداة لحشد الموارد. أيضا، يمكن أن يساعد منشور ***التعليم في حالات الطوارئ: تعليم يشمل الجميع - دليل جيب الآيني للتعليم الجامع (2009)* كثيرا في اقتراح نشاطات مختلفة يمكن الاعتماد عليها.**